في ظل تواصل الاشتباكات المسلحة بين عناصر فتح وحماس

الاسرى يستحلفون ابناء الشعب الفلسطيني حقن دمائهم ووقف الاقتتال الداخلي

رام الله ـ «القدس العربي» ـ من وليد عوض:

طالب الاسرى الفلسطينيون في سجون الاحتلال ابناء الشعب الفلسطيني بوقف الاقتتال الداخلي ومستحلفينهم حقن دماءهم التي تسيل في صراعات داخلية على السلطة.

وجاءت مطالبة الاسرى لابناء الشعب الفلسطيني بحقن الدماء في رسالة حملها نائب في المجلس التشريعي افرج عنه امس الاول.

قال النائب حاتم قفيشة (من كتلة التغيير والاصلاح التابعة لحركة حماس) امس ان الرسالة التي يحملها من الاسرى الفلسطينين في سجون الاحتلال، هي أنهم يستحلفون أبناء الشعب الفلسطيني ان يحقنوا دماءهم لان الخاسر الأكبر هو فلسطين.

وأوضح النائب قفيشة ان الاسرى حملوه أكثر من رسالة، أولاها انهم يستحلفون ابناء شعبنا ان يحقنوا دماءهم لان الخاسر الأكبر هو فلسطين، وان أبناء فتح وحماس هم جناحان لطائر واحد وهم شركاء الدم والقرار، حيث توحد الدم الفتحاوي والحمساوي في جميع انحاء الوطن ولا نريد ان يلوث هذا الدم الطاهر في أي خلاف داخلي، وان الخلاف لا يفسد للود قضية، فالود الذي يتواجد بينهم وخاصة في ساحات المعتقل وساحات الجهاد ودماء الشهداء لا يحق لأي كان أن يلوثه.

وأشار الى انه سيحمل صوت الاسرى والمعتقلين هذا، لجميع الفصائل وسيتحدث للرئيس محمود عباس ورئيس الوزراء اسماعيل هنية، مؤكدا ان الاسرى يرفضون رفضا قاطعا ان يزج بقضيتهم في أتون الخلاف الفصائلي او الخلاف على موقع في السلطة، فهم يشكلون صورة جمالية رائعة داخل المعتقل بالوحد الوطنية التي تجسدها جميع الفصائل.

ويرى النائب قفيشة ان الفلتان الامني غول سيأكل ابناء الشعب الفلسطيني ويجب عليهم جميعا محاربته بيد واحدة ومنعه من الانتشار، مشيرا الى انه يقع على عاتق قادة الأجهزة الأمنية وأفرادها ثقل كبير لضبط هذا الفلتان الأمني موضحا ان ضبط الفلتان بحاجة الى قرار سياسي وامني.

واشار قفيشة الذي أمضى عامين في الاعتقال الإداري في سجون الاحتلال، الى ان الإفراج عنه لا يوجد له أي مدلول سياسي، بل هو اخراج قانوني حيث استوفى مدة محكوميته، موضحا انه معتقل اداري قبل سنتين والتهمة التي وجهت اليه هو انه عضو في المجلس التشريعي، وان القاضي نظر الى المدة التي أمضاها في الاعتقال الإداري والتمديد تسع مرات فأمر بإطلاق سراحه،مؤكدا انه اذا كان لهذا الإفراج أي مدلول سياسي فيجب إطلاق سراح جميع النواب والوزراء الذين تعتقلهم اسرائيل ولم توجه لهم أي تهمة ولم يعتقلوا إداريا.

وأكد قفيشة انه سيكون صوتا مدافعا عن الاسرى الذين يبلغ عددهم ما يقارب (12500) منهم ألفا معتقل ممن يطلق عليهم معتقلي الهويات والتصريح والعمل داخل اسرائيل دون تصريح ولهم حق كبقية الاسرى الأمنيين، مشددا على ان عمليات الاعتقال التي تعرض لها لن تؤثر في نفسيته.

قوات تابعة لحماس في شوارع غزة امس

هنية يرفض الدعوة لإجراء انتخابات مبكرة ويعتبر خطاب عباس تحريضيا وغير دستوري

غزة ـ «القدس العربي» ـ من أشرف الهور:

جدد إسماعيل هنية رئيس الوزراء الفلسطيني أمس رفض حكومته دعوة الرئيس الفلسطيني محمود عباس لإجراء انتخابات رئاسية وتشريعية مبكرة.

وقال هنية في تصريحات صحافية قبيل بدء الجلسة الأسبوعية لمجلس الوزراء الفلسطيني «إن الحكومة الفلسطينية ترفض الدعوة لإجراء انتخابات تشريعية مبكرة لأنها دعوة غير دستورية ومن شأنها أن تحدث إرباكا واسعا داخل الساحة الفلسطينية».

وأوضح هنية أن خطاب عباس «ليس وحدويا بل هو خطاب تحريضي وتهكمي واستخفاف لصمود ومقاومة شعبنا الفلسطيني».

وقال «لقد تعامل الرئيس عباس في خطابه مع الفلسطينيين في الخارج بطريقة غريبة فنحن كنا نتوقع أن يكون هذا الخطاب جامعا وشاملا ومؤلفا بين أبناء الشعب الفلسطيني ومرتقيا الى تضحيات أبناء شعبنا».

وأكد رئيس الوزراء على أن حكومته مصممة على فرض القانون وسيادة القانون وحماية المواطن الفلسطيني وتوفير الأمن لهذا المواطن.

وقال «إن الحكومة تدعو الرئيس الى إصدار التعليمات الواضحة والقاطعة لأمن الرئاسة بعدم استهداف المواطنين الفلسطينيين العزل»، مطالباً الجميع بالتوحد ووقف كافة مظاهر التوتر والاحتقان وضبط النفس قائلاً «معركتنا ليست داخلية بل مع الاحتلال والاستيطان والجدار وتهويد القدس ومع من يشطب حق العودة للاجئين».

وثمن هنية موقف الفصائل الفلسطينية العشرة التي عقدت اجتماعا لها أول أمس في العاصمة السورية دمشق وحضره فاروق القدومي من حركة فتح والتي أكدت رفضها لإجراء انتخابات مبكرة.

كما استنكر هنية حادث إطلاق النار الذي تعرض له وزير الخارجية محمود الزهار معتبراً ذلك «تجاوزات خطرة بدأت في معبر رفح» في إشارة لحادث إطلاق النار عليه قبل أيام والذي أودي بمرافقه وإصابة نجله ومستشاره السياسي.

مؤيدون لحركة حماس يحملون صور رئيس الوزراء هنية بتظاهرة تأييد للحركة

هل من علاقة لرايس بضرب الاخوان واطاحة حماس؟

تحليل: وساطة مصر في فلسطين بين الاعتبارات الوطنية و«الخطوط الحمراء» الامريكية

لندن ـ «القدس العربي» ـ من خالد الشامي:

كعادتها سارعت مصر امس الى ارسال وفد امني الى قطاع غزة للعمل على احتواء التوتر الذي يتحول بالفعل الى بوادر مفزعة لحرب اهلية. اما على الصعيد السياسي فكان ملفتا ان وزارة الخارجية المصرية اصدرت بيانا ادانت فيه اطلاق النار على موكب رئيس الوزراء الفلسطيني اسماعيل هنية، رغم ان الرئيس الفلسطيني محمود عباس نفسه قد تجاهل ذلك الحادث ولم يذكره في خطابه الذي دعا فيه الى اجراء انتخابات رئاسية وتشريعية.

ويبعث بيان الخارجية المصرية باشارة هامة تفيد بأن الدعم المصري الكامل لمؤسسة الرئاسة الفلسطينية لا يمكن ان يشمل اعمالا من شأنها دفع الوضع الامني الهش اصلا الى حافة الهاوية، وان دعم ابو مازن يأتي اصلا في اطار دعم اوسع للاستقرار، ولا يمتد تلقائيا الى كل «مغامرات» حركة فتح سواء على الصعيد الامني او السياسي، وخاصة تلك التي تبدو مصممة خصيصا لإطاحة حكومة حماس «بأي وسيلة ومهما كان الثمن» مثل محاولة اغتيال اسماعيل هنية.

ولعل هذا يفسر احجام مصر، في العلن على الاقل، عن التدخل في قضية اجراء الانتخابات المبكرة من عدمها. الا ان الاحداث المؤسفة والمتلاحقة التي تشهدها الاراضي الفلسطينية هذه المرة تجعل محتما ان يعيد النظام المصري حساباته وبسرعة قبل ان تصل المواجهات الامنية والسياسية والغليان في الشارع الفلسطيني الى نقطة اللاعودة.

وكان ابو مازن اشار في خطابه الى ان الاتصالات مع مصر ساهمت في «ان يخرج رئيس الوزراء الفلسطيني من معبر رفح كريما وان يعود عبره كريما»، متجاهلا فترة الانتظار المهينة لساعات طويلة التي جلس خلالها على «مصطبة حجرية» في الجانب المصري، وهو ما اعتبره مراقبون اهانة للحكومة المصرية وليس الفلسطينية باعتبار ان هنية كان ضيفها وما زال من الناحية التقنية موجودا على اراضيها عندما رفضت اسرائيل عودته.

صحيح ان اللواء عمر سليمان اجرى اتصالات سمحت اخيرا بحل مشكلة الاموال التي كانت بحوزة هنية، ووصفها ابو مازن في «سقطة رئاسية جديدة» بـ«المهرية»، الا ان التجربة برمتها اثبتت بما لا يدع مجالا للشك ان قطاع غزة ما زال واقعا تحت الاحتلال، رغم ما اسماه ابو مازن «انسحابا اسرائيليا كاملا» منه في مغالطة وتبن للمنطق الاسرائيلي.

ويبدو الموقف المصري خاضعا لمحددات سياسية وامنية تتطلب الحفاظ على توازنات دقيقة تفرضها الحقائق على الارض من جهة، وعدم تجاوز خطوط حمراء رسمتها الولايات المتحدة لضمان تحييد الثقل المصري في المواجهة الاقليمية مع ايران من جهة اخرى.

وهكذا كان استقبال رئيس الوزراء المصري الدكتور احمد نظيف لنظيره الفلسطيني «حلا وسطا» يعفي الحكومة من «الحرج البروتوكولي» دون ان يخل بالموقف السياسي «الالزامي»، الا ان هذا قد تطور من التهرب من لقاء وزير الخارجية محمود الزهار لشهور بعد تشكيل الحكومة الفلسطينية الجديدة.

ويرى مراقبون ان الرئيس مبارك فوت فرصة نادرة عندما لم يستقبل هنية بينما سمح وقته باستقبل عضو في الكونغرس ونائب وزير الدفاع السعودي.

ويعتبرون ان حماس سواء الحركة او الحكومة، استطاعت فرض نفسها سياسيا وامنيا على الاجندة المصرية بعد اصبحت «رفاهية» تجاهلها غير متاحة في ظل معطيات جديدة لا يفهمها بالضرورة من جعلوا التعامل مع حماس «خطا احمر».

ومن هذا المنطلق تبدو مصر اكثر الاطراف العربية تأهلا للقيام بوساطة سياسية هذه المرة بين الرئيس الفلسطيني ورئيس وزرائه، بل انها «الوسيط الطبيعي الوحيد» القادر على احتواء هذا الوضع المتفجر خاصة وان الاردن رفض استقبال هنية اصلا، بينما لاتستطيع السعودية التلاعب في خريطة المعتدلين والمتطرفين التي اعلنتها رايس للمنطقة.

وحيث ان الامن القومي المصري سيدفع الثمن الاكبر من تحول غزة الى عراق او جزائر فان المطلوب هذه المرة وساطة على اسس وطنية وقومية بغض النظر عن ما يمكن ان تثيره من استياء لدى الولايات المتحدة واسرائيل والدول العربية المتحالفة معها في مواجهة ما يعرف بـ«المشروع الايراني» في المنطقة.

ولعل هكذا وساطة ستكون الرد العملي على اتهامات بأن زيارة وزيرة الخارجية الامريكية كوندوليزا رايس الاخيرة للمنطقة قد اعطت «الضوء الاخضر» لاطاحة حكومة حماس والتصعيد مع جماعة «الاخوان» الذين تعرضوا مؤخرا لاكبر حملة اعتقالات منذ زمن.

واذا كانت الولايات المتحدة نفسها مستعدة لاقامة «حوار مشروط» مع ايران، واذا كانت رايس عقدت مباحثات علنية مع وزير الخارجية اللبناني فوزي صلوخ وهو ينتمي لحزب الله الذي تعتبره واشنطن تنظيما ارهابيا، فهل يتحمل الوضع استمرار الهواجس السياسية التي تعوق اعادة النظر في حسابات القاهرة الاقليمية.

وحتى اذا كان النظام في مصر يحتاج لاسباب كثيرة ومعقدة الى ان يدعم شعبيته في الداخل فقد كان من الصعب تفهم تقديم التلفزيون الرسمي امس خبر التهنئة التي بعث بها الرئيس مبارك الى النادي الاهلي بمناسبة فوزه في بطولة لكرة القدم على الاحداث الفلسطينية التي تمس صميم امن مصر القومي، ناهيك عن مكانتها التاريخية في هذا الملف الذي هو «اهم الاوراق المصرية الاقليمية»، فهل ستدرك القيادة المصرية خطورة هذا الشرر الفلسطيني المتطاير الذي ينذر بحريق كبير يتجاوز الحدود والخطوط بكل الوانها؟

عقب لقاء عباس مسؤوليها

لجنة الانتخابات الفلسطينية تحتاج الى مرسوم واكثر من مئة يوم لاجراء الانتخابات

■ رام الله (الضفة الغربية) ـ اف ب: اعلن مسؤول فلسطيني ان الرئيس الفلسطيني محمود عباس التقى امس الاحد في رام الله مسؤولي اللجنة المركزية الانتخابية وذلك غداة دعوته لانتخابات مبكرة.

واكد المسؤول المقرب من الرئيس طالبا عدم ذكر اسمه ان محمود عباس «تحادث مع اعضاء اللجنة في اطار المناقشات التمهيدية».

واكد انه «لن يتم تحديد اي موعد لهذه الانتخابات في الوقت الراهن».

ولم يحدد محمود عباس عندما اعلن السبت تنظيم انتخابات تشريعية ورئاسية مبكرة موعدها.

واعلن ياسر عبد ربه العضو في اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية والمقرب من عباس لوكالة «فرانس برس» ان «الانتخابات ستجري في غضون ثلاثة اشهر، واي طعونات قانونية مستعدون لها».

الى ذلك قالت اللجنة المركزية للانتخابات الفلسطينية امس الاحد انها تحتاج الى مئة وعشرة ايام بعد اصدار مرسوم رئاسي لاجراء اية انتخابات فلسطينية مقبلة.

واجتمعت اللجنة مع الرئيس عباس امس في مكتبه في رام الله، لبحث آلية الاعداد القانوني للانتخابات واحتياجات اللجنة، حسبما اوضح رئيس اللجنة حنا ناصر للصحافيين.

وقال ناصر عقب الاجتماع للصحافيين «تحدثنا مع الرئيس عن المدة القانونية الضرورية، واوضحنا له اننا نحتاج الى 110 ايام بعد اصدار المرسوم الرئاسي المطلوب».

واضاف ناصر «نحن في اللجنة ليست لنا علاقة بالشأن السياسي، لكننا اعربنا للرئيس عباس عن امانينا بتشكيل حكومة وحدة وطنية قبل اصدار المرسوم الرئاسي».

واوضح ان محمود عباس قال لهم بانه «مهتم بتشكيل حكومة وحدة وطنية، ولذلك كان قراره مفتوحا لمخرج تشكيل حكومة الوحدة الوطنية».

من جانبه، قال رئيس لجنة الانتخابات المركزية ان اللجنة «ليست جهة قضائية، واي جهة تريد الطعن في هذه الانتخابات بامكانها ان تتوجه الى الجهات القضائية، لكننا نتعامل مع المرسوم الذي يصدر عن رئيس السلطة الوطنية».

اتهام فتى عربي من الناصرة بالتخطيط لتنفيذ عملية انتحارية

■ تل أبيب ـ يو بي آي: قدمت النيابة العامة الإسرائيلية امس الاحد لائحة اتهام ضد فتى عربي (17 عاما) من مدينة الناصرة في شمال إسرائيل اتهمته فيها بالتخطيط لتنفيذ عملية انتحارية في فندق بمدينة نتسيرت عليت المجاورة للناصرة.

وسمحت المحكمة المركزية في الناصرة امس بالنشر عن القضية وتبين أن الشرطة الإسرائيلية وجهاز الأمن العام (الشاباك) قد اعتقلا الفتى العربي قبل أسبوعين.

وبحسب لائحة الاتهام فإن الفتى كان يسكن في الأراضي الفلسطينية وانتقل للسكن في مدينة الناصرة مع والدته وشقيقه وكان يفترض أن يحصل على حزام ناسف من نشطاء في «كتائب شهداء الاقصى» الذراع العسكرية لحركة فتح لكن الشرطة والشاباك اعتقلاه قبل يومين من تسلمه الحزام الناسف.

وتلقى مركز الشرطة في مدينة الناصرة قبل أسبوعين معلومات حول نية الفتى وفقا للشبهات وتم اعتقاله.

وبحسب معلومات وصلت للشرطة فإن الفتى قال في مناسبتين إنه يعتزم تنفيذ عملية انتحارية.

وجاء في لائحة الاتهام أن الفتى روى للمحققين انه كان يسكن في الماضي في قرية دان في شمال الضفة الغربية والتي يسكنها والده.

وأضاف أنه في كل مرة كان يزور فيها والده كان نشطاء الجهاد الإسلامي وحماس يصفونه بأنه متعاون مع السلطات الإسرائيلية وأنه اراد أن يثبت لهم عكس ما يدعونه ولذلك وافق على تنفيذ عملية انتحارية في فندق بلازا في نتسيرت عليت.

ووجهت النيابة العامة الإسرائيلية للفتى تهما تتعلق بمحاولة تنفيذ عملية والتآمر على تنفيذ جريمة والاتصال مع عميل أجنبي.

قافلة مساعدات بحرينية للفلسطينيين تصل الى الاردن

■ عمان ـ اف ب: وصلت 11 شاحنة بحرينية محملة بمساعدات انسانية وغذائية الى عمان امس الاحد ليصار الى نقلها وتوزيعها على الفلسطينيين في الاراضي الفلسطينية، على ما افادت وكالة الانباء الاردنية الرسمية «بترا».

وتضم المساعدات «ستة آلاف طرد ويبلغ وزنها 172 طنا تم تخزينها في مخازن اللجنة الدولية للصليب الاحمر في عمان».

ووفقا للسفير البحريني في عمان ناصر الكعبي فان القافلة «هي الدفعة الرابعة من المساعدات المقدمة من الشعب البحريني لاخوانهم الفلسطينيين في الاراضي المحتلة».

وقال توماس ريس منسق الدعم اللوجستي الاقليمي في اللجنة الدولية للصليب الاحمر، «نستقبل من خلال مخازننا في عمان المساعدات من مختلف الدول ونبدأ توزيعها وارسالها من هنا الى فلسطين ولبنان والعراق ومختلف المناطق التي تشهد اوضاعا انسانية وبحاجة الى المساعدة».

من جهة اخرى، ذكرت الوكالة ان قافلة جديدة من «قوافل الخير الهاشمية» التي سيرتها الهيئة الخيرية الاردنية الهاشمية تصل الى الاراضي الفلسطينية اليوم.

ووفقا لرئيس مكتب التمثيل الاردني لدى السلطة الوطنية الفلسطينية يحيى القرالة «تتكون القافلة من 13 شاحنة محملة بالمواد الغذائية من الطحين وحليب الاطفال والمعلبات وحليب البودرة والطرود الغذائية اضافة الى الادوية» مشيرا الى «أن 7 شاحنات منها لقطاع غزة و6 شاحنات للضفة الغربية».

اسرائيل تتوقع انهيار التهدئة مع فصائل المقاومة الفلسطينية

رام الله ـ «القدس العربي» ـ من وليد عوض:

توقعت سلطات الاحتلال الاسرائيلي انهيار التهدئة التي تم التوصل اليها في اواخر الشهر الماضي مع فصائل المقاومة الفلسطينية بسبب الصراعات الداخلية لدى الفلسطينيين بين حركتي حماس وفتح.

وذكرت مصادر إسرائيلية امس أن رؤساء المجالس البلدية للمستوطنات القريبة من غزة تلقوا تعليمات بأخذ الحيطة حيث أبلغتهم قيادة الجيش الإسرائيلي بأن المنطقة ستشتعل في المرحلة القريبة القادمة.

واضافت تلك المصادر «ان تلك التعليمات جاءت على خلفية التعليمات التي أصدرها وزير الدفاع الإسرائيلي عمير بيرتس لقادة الجيش بمواصلة الاستعدادات لمواجهة ما أسمته بالأوضاع القلقة في قطاع غزة حيث إمكانية أن يقوم الجيش الإسرائيلي بعملية عسكرية واسعة في القطاع ما زالت قائمة».

وفي هذا الاتجاه عبرت مصادر فلسطينية امس عن اعتقادها ان فصائل المقاومة ربما تصعد من عملياتها ضد الاحتلال الاسرائيلي وخصوصا عمليات اطلاق الصواريخ على البلدات الاسرائيلية القريبة على قطاع غزة، وذلك لتخفيف حدة الاحتقان في صفوف الفلسطينيين وخصوصا بين عناصر فتح وحماس.

هذا وقالت المصادر الاسرائيلية أن أجهزة الأمن والجيش في إسرائيل تتوقع انهيارا قريبا للتهدئة ووقف إطلاق النار في قطاع غزة وأن هناك طواقم إسرائيلية خاصة بدأت بإعداد سيناريوهات للتعامل مع اية تطورات قد تترتب على انهيار التهدئة.

وأوضحت المصادر حسب وكالة «سما» المحلية انه وللمرة الأولى منذ إعلان التهدئة هناك إجماع في المؤسسة العسكرية والأمنية في إسرائيل بأن وقف إطلاق النار يلفظ أنفاسه الأخيرة، مشيرة الى أن احد أهم الأسباب لهذا التوقع هو الوضع غير المستقر داخل قطاع غزة وهذا الوضع سيؤثر سلبا على إسرائيل.

ونقلت المصادر عن مسؤول إسرائيلي كبير قوله ان طواقم من مكتب رئيس الحكومة ووزارة الخارجية ومن الأجهزة العسكرية والأمنية ستقوم خلال الساعات القليلة القادمة بمناقشة تقارير استخبارية مع مسؤولين أمنيين وسياسيين أمريكيين بدأوا يتوافدون على إسرائيل للتحضير لجولة وزيرة الخارجية الأمريكية كوندوليزا رايس في بداية العام الجديد وربما يتقدم موعدها الى اواخر الشهر الجاري.

والمسؤول الإسرائيلي ادعى بأن لدى إسرائيل معلومات استخبارية تفيد بأن منظمات فلسطينية تسعى الى تنفيذ عملية مسلحة ضخمة ضد الوحدات العسكرية الإسرائيلية العاملة على حدود قطاع غزة.

موسكو تدعو للعمل وفق المصالح العليا وبرودي يدعو لـ« التحدث بصوت واحد »

الرئيس اليمني حث عباس ومشعل على حقن الدم والشرع يدعو لـ« العودة للحوار»

■ عواصم ـ وكالات: لم تصدر الكثير من ردود الفعل العربية والدولية حول الأزمة الفلسطينية ـ الفلسطينية، لكن ما صدر منها اتفق على تحكيم العقل وحقن الدماء الفلسطينية.

وحث الرئيس اليمني علي عبد الله صالح امس الأحد في اتصالين هاتفيين أجراهما مع محمود عباس (أبو مازن) رئيس السلطة الفلسطينة وخالد مشعل رئيس المكتب السياسي لحركة حماس على «حقن الدم الفلسطيني» عقب المواجهات بين فتح وحماس. وبحث صالح، بحسب مصادر رسمية، مع ابو مازن ومشعل التطورات الأخيرة في الساحة الفلسطينية في ضوء ما تشهده من توترات بين حركتي فتح وحماس خاصة في أعقاب دعوة عباس امس لإجراء انتخابات رئاسية وتشريعية مبكرة.

ودعا الرئيس اليمني أبو مازن وخالد مشعل الى «تجنب التصعيد في الساحة الفلسطينية وتحكيم العقل والمنطق وتغليب الحوار والتفاهم بين الجانبين وبما يجنب الشعب الفلسطيني الصراع وإراقة الدماء الفلسطينية وباعتبار ان ذلك يعتبر أمرا محرما ولا يخدم سوى الأهداف الإسرائيلية».

من جانبه قال السفير الفلسطيني في صنعاء خالد شيخ لـ«يونايتد برس انترناشونال» والمحسوب على حركة فتح «هناك أفكار كثيرة حول عقد لقاء بين عباس ومشعل إلا أنها لم تتبلور بعد».

يشار الى ان صنعاء سبق لها ان استضافت لقاءات جمعت عباس ومشعل في شهر آب (أغسطس) الماضي إثر وساطة للرئيس صالح لتقريب وجهات النظر الفلسطينية.

الى ذلك افادت وكالة الانباء السورية ان نائب الرئيس السوري فاروق الشرع دعا امس الاحد الفصائل الفلسطينية في قطاع غزة والضفة الغربية الى «تجنب اي خطوات تصعيدية» و«العودة الى الحوار» وذلك لدى استقباله فاروق القدومي رئيس الدائرة السياسية في منظمة التحرير الفلسطينية في دمشق.

وقالت الوكالة السورية ان لقاء الشرع والقدومي تناول «الاوضاع المتازمة على الساحة الفلسطينية وسبل تخفيف الاحتقان الحاصل».

ودعت روسيا امس الفلسطينيين الى العمل وفقا «لمصالحهم العليا» والحفاظ على «وحدتهم في سبيل قيام دولة فلسطينية مستقلة».

وذكرت وزارة الخارجية الروسية في بيان بان «روسيا لطالما دعت الى وحدة الشعب الفلسطيني»، وان «موسكو مقتنعة بان الحفاظ على الوفاق الوطني هو ضمانة لقدرة الشعب الفلسطيني على ممارسة حقوقه المشروعة، واولها قيام دولة مستقلة قابلة للاستمرار من خلال التفاوض مع اسرائيل».

واضاف البيان «ندعو الفلسطينيين الى العمل بحسب هذه المصالح العليا»، مشددا على «اهمية ان يجد الفلسطينيون حلولا لوضع حد للعنف ولعدم الاستقرار.. في اطار النظام الدستوري الحالي».

من جانبه دعا رئيس الحكومة الايطالية رومانو برودي امس «الفلسطينيين الى التحدث بصوت واحد» من اجل تشكيل «حكومة قوية» وذلك غداة دعوة الرئيس الفلسطيني محمود عباس لانتخابات مبكرة.

وصرح برودي للصحافيين «من مصلحة الجميع اذا اردنا سلاما دائما ان تتشكل حكومة فلسطينية قوية في وجه حكومة اسرائيلية قوية».

بيرتس أمر بتسريع مشروع يتعلق بمواجهة إسرائيل للبرنامج النووي الإيراني

■ تل أبيب ـ يو بي آي: أفادت صحيفة «معاريف» امس الأحد أن وزير الدفاع الإسرائيلي عمير بيرتس أمر مؤخرا بتسريع العمل في مشروع يتعلق بمواجهة إسرائيل للمشروع النووي الإيراني.

وأضافت الصحيفة أن وزير الدفاع السابق شاؤول موفاز كان قد قرر تأخير العمل في المشروع على ضوء نقص في ميزانية الأمن الإسرائيلية.

ولم تذكر «معاريف» ما هو المشروع لكنها قالت إنه يشكل إحدى الطرق لمواجهة البرنامج النووي الإيراني وكان قد تقرر الشروع به في سنوات التسعين من القرن الماضي. ونقلت الصحيفة عن مسؤولين في جهاز الأمن الإسرائيلي قولهم إنهم يأملون بألا يقود التأخير في إتمام المشروع الى تشكيل لجنة تحقيق في عرقلة إنجازه.